http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2225) السنة التاسعة - الخميس (18) آب 2011

التحالف الوطني ينسحب من جلسة القراءة الأولى

مشروع "النفط والغاز" إلى الحكومة.. وخلافات مسودته البرلمانية لم تنته

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

ما إن شرع مجلس النواب بالقراءة الأولى لمشروع قانون النفط والغاز أمس، حتى احتج نواب التحالف الوطني لعدم عرض المشروع على الوزارات المتخصصة قبل المجيء به إلى البرلمان، ومن ثم قرروا الانسحاب من الجلسة.

رئاسة البرلمان سعت لتدارك الأمر، ورفعت الجلسة لمدة ساعة كاملة، تقرر بعدها إحالة مشروع القانون على مجلس الوزراء قبل مناقشته.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن مقرر لجنة النفط والغاز ، قاسم محمد قوله أمس "، إن "٧٠ نائبا وتسعة من أعضاء لجنة النفط والطاقة طالبوا بإدخال قانون النفط والغاز ضمن جدول أعمال مجلس النواب"، مبينا أن "رئاسة المجلس أجلت القراءة الأولى لمسودة القانون إلى ما بعد عطلة عيد الفطر".

واعتبر محمد تأجيل قراءة مسودة القانون "خرقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب"، مؤكدا أنه "لا يجوز وفقا للنظام الداخلي تأجيل فقرة بعد إدراجها ضمن جدول الجلسة والانتقال لفقرة أخرى".

وتابع محمد أن "تأجيل قراءة القانون ليس بصالح الشعب العراقي وهو أمر غير جيد".

وأقرت الحكومة في العام ٢٠٠٧ مشروع قانون النفط والغاز ، لكنه واجه معارضة من إقليم كردستان العراق بشأن اقتسام إيرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق، وتغير موقف ائتلاف الكتل الكردستانية بعد إعداد صيغة جديدة للقانون من قبل لجنة الطاقة في مجلس النواب وحاز موافقة جميع أعضاء اللجنة الـ ١٦ وكان من المفترض مناقشته في جلسة الخميس الماضي، لكن قرر تأجيله حتى وقت لاحق للوصول إلى أكثر قدر ممكن من التوافقات بين الكتل السياسية.

ويشخص خبراء نفطيون الخلاف الحاصل حاليا على المشروع بالفني المرتبط بالسياقات القانونية والدستورية.

وزير النفط الأسبق إبراهيم بحر العلوم يقول في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "جرت تعديلات عديدة على مشروع قانون النفط والغاز المعد من قبل وزارة النفط في ٢٠٠٧، ولكن أعدت لجنة الطاقة والغاز في مجلس النواب صيغة جديدة جرت الموافقة عليها و يجب أن يمر المشروع عبر القنوات القانونية،التي تبدأ من اللجنة الى الوزارة ومن ثم الحكومة فمجلس شورى الدول حتى يصل إلى البرلمان للتصويت على قراءته ومن ثم التصويت عليه".

وتؤكد لجنة النفط والغاز أن مسودة القانون الجديد تضمن إدارة مشتركة لملف النفط بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

كما تنطوي على تشكيل لجنة ثلاثية تضم وزير النفط ، ورئيس لجنة النفط والغاز النيابية، ووزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان، لدراسة العقود التي تبرمها حكومة الإقليم.

ويكشف النائب عن اللجنة بايزيد حسن في تصريحات صحفية سابقة "تم تقليص عدد أعضاء المجلس الاتحادي للنفط والغاز في مشروع القانون الجديد، وأن حقول النفط المنتجة والمكتشفة لم تعد تابعة لشركة النفط الوطنية العراقية كما كانت في مسودة القانون السابق".

وتكون صلاحيات المجلس المذكور " وضع السياسات البترولية الاتحادية والخطط العامة للتنقيب وتطوير الحقول وخطط الأنابيب الرئيسية وتعديلها، إصدار تعليمات تتضمن معايير التفاوض والتعاقد لمنح التراخيص أو عقود التطوير والإنتاج ومعايير أهلية الشركات، وإعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وفقا للمعايير الواردة في هذا القانون وإقرارها وتعديلها واعتمادها وفقا لتصنيف الحقول أو مناطق الاستكشاف بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، فضلا عن دراسة عقود الاستكشاف والتطوير والإنتاج التي تمنح التراخيص من قبل الهيئة المتخصصة للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها وتعديلها.

والتنسيق بين الهيئات المتخصصة لوضع برنامج استكشافي في العراق من اجل التثبت من الاحتياطات النفطية والغازية وتعويض الإنتاج وإضافة احتياطات جديدة، و التنسيق مع الهيئات المختصة من اجل ضمان وتطوير واستغلال المصادر البترولية بما يحقق مصالح الشعب العراقي وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة والشروط التعاقدية والمعايير الدولية، بالإضافة تحديد المستوى الوطني لإنتاج البترول حسب مقتضى السياسة الوطنية، على أن تطبق تلك التحديدات بشكل منصف وعادل على أساس نسبة الإنتاج لكل منطقة تعاقد بناء على خطط تطوير الحقل المعتمدة.

ويتخوف ائتلاف دولة القانون من خضوع المشروع الجديد الى الجوانب السياسية، وعلى ما يرى أن الخلافات مازالت مستمرة بين الفرقاء السياسيين عليه.

ويقول النائب جواد البزوني في تصريحات لـ"المدى" أمس "لم تنته الخلافات بين حكومتي الإقليم والمركز على المشروع الجديد، ومن الممكن أن تجري تعديلات على المشروع حتى تستطيع الكتل السياسية مناقشته في إقراره وهو أمر متوقع في الأيام المقبلة".

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر على احتياطيات النفط العراقية الضخمة وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم ويهدف كذلك إلى جذب المستثمرين الأجانب.

وحدد العراق هدفا يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٧ من نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا حاليا.

وكان النائب عن التحالف الوطني، احمد الجلبي كشف في وقت سابق بندوة اقامتها "المدى" العقد المبرم بين العراق وشركة بريتيش بيتروليوم خاصة قال عنه "يعيد سيطرة الأطراف الأجنبية على جزء مهم من إنتاج العراق، وهو حقل الرميلة الجنوبي الذي يمثل إنتاجه ٤٠ ٪ من إنتاج العراق والآن تأتي الشركة للتحكم بهذا الإنتاج".

وبحسب المسودة الجديدة فان القانون يسعى الى " تأسيس نظام حديث ومتطور لإدارة العمليات البترولية في العراق بما في ذلك وضع الستراتيجيات والسياسات والخطط البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى بالتشاور والتنسيق ما بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة للبترول".

ويشكل المجلس الاتحادي للنفط والغاز، مكتب المستشارين المستقلين الذي يتولى دراسة عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وخطط تطوير حقول النفط والغاز وأية أمور أخرى لها صلة بذلك، وتقديم المشورة والتوصيات في شانها إلى المجلس. يضم عدد من الخبراء العراقيين والأجانب في مجال البترول والقانون، ويحدد المجلس عددهم ويتم اختيارهم بثلثي أعضاء المجلس ويتم التعاقد معهم لمدة ثلاثة أعوام غير قابلة للتمديد.

كتابة على الحيطان

ماذا حصل بعد الاثنين الدامي؟

■ عامر القيسي

عندما اندلعت أعمال الشغب والعنف في لندن الأسبوع المنصرم قطع رئيس الوزراء البريطاني إجازته التي كان يتمتع بها ، ليلتحق فورا بمقر عمله ويعقد اجتماعات طارئة واستثنائية مع المسؤولين المتخصصين والمتعلقة أعمالهم بموضوع الاضطرابات في لندن . وأدلة كثيرة لا نريد ان نستعرضها لمسؤولين يلتحقون فورا بمراكز عملهم بمجرد حدوث مشاكل اجتماعية أو اضطرابات أو كوارث طبيعية لمعالجة الأزمات ويشكلون لذلك خلايا أزمة ولجانا خاصة ولا تهدأ خلية الأزمة إلا بالانفراج الواضح للأزمة أو السيطرة عليها ، لان عدم حصول ذلك يعني أن على المسؤول بما في ذلك رئيس الوزراء وكتيبته ان يقدموا استقالاتهم احتراما لأنفسهم قبل أي شيء آخر .

ماذا فعل المسؤولون لدينا بعد التفجير الإرهابية يوم الاثنين المنصرم ؟ هل سمعتم مثلا أن رئيس الوزراء استدعى فورا المسؤولين الأمنيين من وزراء ووكلاء وقادة مواقع ليناقشوا الأمر ويقلبوه ويحددوا المسؤولية ويضعوا الخطط ؟ الجواب لا

هل سمعتم أو قرأتم ان كتلا سياسية كلفت نفسها عناء عقد اجتماع طارئ لتدارس الانهيار الأمني؟ بالمناسبة كان هذا التصعيد متوقعا على لسان معظم المسؤولين داخل الحكومة وخارجها ، وقدمت حلولا معقولة أو ممكنة لمنع التكرار المتوقع أيضا !! الجواب .. لا !

هل سمعتم أن أية كتلة سياسية أعلنت بعد التفجيرات بأنها من اجل هذه الدماء العراقية الزكية التي أريقت على مذبح الخلافات السياسية ، مستعدة للتنازل عن كذا وكذا من مطالبها من اجل توزير الوزارات الأمنية ؟

هل سمعتم من باب المزاح أن نائبا برلمانيا أو مسؤولا كان في رحلة استجمام أو عمل ، هناك شكوك من وجود عمل للسادة المسؤولين ، قرر قطع رحلته أو إجازته والالتحاق فورا بمقر عمله وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ؟ الجواب .. لا طبعا!

هل دار في خلدكم أن مجلس النواب تثاءب قليلا ويهرع أعضاؤه لعقد اجتماع طارئ لمناقشة الأسباب وتحميل المسؤوليات وعزل المقصرين ؟ الجواب .. مئة طبعا لا !

دلوني يرحمكم الله على فعالية رسمية أو سياسية انتفضت على أصوات الانفجارات التي توزعت شمالا وجنوبا ويمينا ويسارا ، ودعت الى مؤتمر ولو من باب رفع العتب لمناقشة القضية ، ليس لمناقشتها حتى لا نطلب أكثر من المتوقع ، بل من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا؟ طبعا لا!

هل شاهدت أيها المواطن المغلوب على أمره ، من شاشات الفضائيات الرسمية وغير الرسمية أن المسؤولين ، باختلاف مواقعهم ، قد هرعوا الى أماكن التفجيرات ليشاهدوا بام أعينهم ويسألوا الناس عما حصل ، وليس انتظار التقارير المبهمة والكاذبة عن الذي حصل وأسبابه ؟ الجواب مليون مرّة لا !

هذا هو نمط المسؤولين لدينا .. ففي الوقت الذي كانت الدماء العراقية تنزف على الشوارع والأرصفة كان السادة النواب يناقشون قانونا للعفو العام سيستفيد منه القتلة والمجرمون أكثر من الأبرياء أو جرائم "النص ردن" بل احتدم القوم وتجادلوا وتنابزوا في التسميات تسميات المجرمين والأبرياء .. في نفس الوقت الذي كان أنين المصابين يملأ غرف المستشفيات في أكثر من ست محافظات دفعة واحدة !!

دلوني فقط على رد فعل أو عمل قام به أي مسؤول يدل على أن شعرة من رأسه قد تحركت من مكانها وهو يرى الخراب الذي يحل بالناس أمامه ..

الشيء الوحيد الذي لا نجد صعوبة في العثور عليه ، هو الوجوه الباشة في الفضائيات والاتهامات المتبادلة والضحك على الذقون !!

أعلام

النجيفي: لا نسمح بالقفز على الدستور

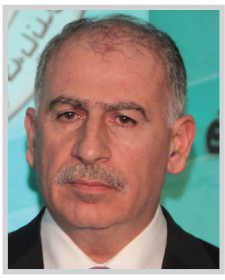

■ أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أن العراق دولة اتحادية تتمتع مجالس المحافظات فيها بصلاحيات واسعة كفلها الدستور. وأضاف خلال استقباله وفدا من مجلس محافظة ميسان ان اتهام مجالس المحافظات بعدم القدرة على الادارة يهدف الى نزع السلطة منها وفي هذا إخلال وانحراف كبيرين قد يجر البلاد الى مشاكل كبيرة. ولفت رئيس مجلس النواب الى أن ما يحصل في المحافظات من نزع للصلاحيات هو قفز على الدستور وتكريس للمركزية، مشددا في الوقت ذاته ان على مجالس المحافظات ان تدافع عن صلاحياتها وفق أسس قانونية ودستورية.

جيجو: سأطعن بقانون وزارة التربية

■ قال عضو مجلس النواب عن المكون الايزيدي أمين فرحان جيجو إن إقرار قانون وزارة التربية خضع للتوافقات السياسية الضيقة وسنرفع دعوى قضائية للطعن به. وأضاف جيجو في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب أمس الاربعاء أن القانون يحد من حقوق القوميات الصغيرة ومنها القومية الايزيدية، متهما التحالف الكردستاني بالوقوف أمام عدم وضع اللغة الايزيدية في القانون.

وتابع النائب عن المكون الازيدي سنطعن بهذا القانون في المحكمة الاتحادية العليا عبر رفع دعوى قضائية ضده. وكان مجلس النواب صوت بالإجماع قبل يومين على قانون وزارة التربية.

اللويزي: خلافات على مرجعية الأحزاب

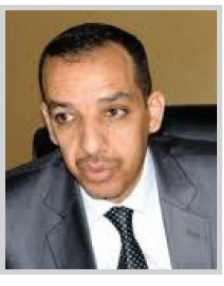

■ كشف عضو اللجنة القانونية عبد الرحمن اللويزي، عن وجود خلافات داخل لجنته على فقرة مرجعية ارتباط الحزب، ضمن فقرات قانون الأحزاب.

وقال اللويزي: إن" مشروع الأحزاب مطروح الآن على طاولة اللجنة القانونية ، لتهيئة مسودته النهائية، مبيناً وجود خلافات على فقرة مرجعية ارتباط الحزب، التي توجد ضمن فقرات القانون، التي جاءت بارتباط الحزب بدائرة تستحدث في وزارة العدل، ولديها صلاحيات كبيرة." وأوضح: عدد من أعضاء اللجنة اعترضوا على هذه الفقرة، وطالبوا بارتباط الحزب بمفوضية الانتخابات، لكونها مستقلة، مستدركاً أن هذا الخلافات لا يرتقي إلى عقدة.

المالكي يخشى انقلابا عسكريا

تنصيب الدليمي يزيد العملية السياسية انقساما.. وكلينتون: على العراق حماية نفسه

□ عن : هيرالد تريبيون

بعد يوم واحد من التفجيرات التي ضربت مدن العراق يوم الاثنين ، ظهرت التوترات السياسية عندما قام رئيس الوزراء نوري المالكي بتعيين عضو من ائتلافه الحاكم وزيرا للدفاع بالوكالة.

و يبدو أن هذا الإجراء جاء ردا على سلسلة الهجمات المميتة التي سلطت الضوء على ضعف القوات الأمنية العراقية التي خضعت لتدريب الاميركان.

وإذا كان القصد من هذا التعيين هو إظهار العزم فانه في الوقت نفسه يؤشر الانقسامات الداخلية التي تستمر في تقويض قدرة الحكومة على مواجهة مشاكل العراق . بعض القادة اعتبروا ذلك تنصلا من اتفاق سياسي مسبق . كما ان الهجمات عملت على إضعاف سيطرة واشنطن وإثباتها لأنها جاءت قبل أشهر من جدول انسحاب القوات الأميركية . قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون " اني اكره خسارة الأرواح و قدرة الإرهابيين على الاستمرار في العمل داخل العراق ، لكن العراق يمكن أن يفعل المزيد لحماية نفسه و ان العراقيين أنفسهم لديهم قدرة اكبر من السابق لكن عليهم أن يمارسوها ". لقد ضربت هجمات الاثنين (٤٢ هجوما) كل البلاد ، المدنيين و العسكريين على حد سواء و أودت بحياة ٨٩ شخصا و جرح ٣٠٠ على الأقل . يقول احمد ابو ريشة رئيس حركة الصحوة " المشكلة هي أن الحكومة لا تدعمنا و عليها أن تحتوي أفراد الصحوة و تبدأ بتدريبهم ".

إحدى الهجمات أخافت القادة مكون من العراقيين لأنها استرجعت الأيام السيئة لسفك الدم الطائفي ، حيث دخل اثنان من المسلحين ، بعد غروب الشمس ، إلى احد المساجد و ناديا بأسماء سبعة من الرجال قالوا إنهم كانوا يعملون مع حركة الصحوة و قاما بقتلهم ، مدعين بأنهما من تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

يوم الثلاثاء حاول المسؤولون الامنيون تهدئة المواطنين قائلين بأنهم يسيطرون على الوضع إلا أن محاولتهم لم تقنع الكثيرين . قال احمد سليمان من القائمة العراقية " إن الخرق الأمني الذي شهدناه يعود إلى عدم وجود قادة أمنيين مؤهلين يديرون قواتنا الأمنية ، لقد مضت فترة طويلة على إشغالهم لهذه المناصب و انظروا ماذا كانت النتيجة".

و قال احد مستشاري المالكي بان رئيس الوزراء قد عيّن سعدون الدليمي بعد أن فشل قادة القائمة العراقية في ترشيح رجل مناسب " ، و أضاف بان هذا التعيين لا علاقة له بهجمات الاثنين . كجزء من اتفاق كانون أول الماضي، قال المالكي انه مقابل مشاركة العراقية في الحكومة فسوف يسمح للقائمة بتعيين وزير الدفاع و لرئيس الكتلة إياد علاوي بإدارة المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية. وذكر احمد سليمان بان كتلته قدمت أسماء العديد من المرشحين إلا أن السيد المالكي رفضها. واضاف " انهم يؤخرون الموضوع لكي يعينوا وزيرا ضعيفا ليتمكنوا من السيطرة عليه "(مشيرا إلى أن الدليمي الذي شغل منصب وزير الدفاع في حكومة سابقة) . قال محللون سياسيون ، بان مستشاري المالكي حذروا من السماح للعراقية بالسيطرة على وزارة الدفاع خوفا من قيامها بانقلاب عسكري . يقول سليمان " على المالكي ان يتجاوز هذه الفكرة و أن يعطي وزارة الدفاع للعراقية استجابة لنتائج الانتخابات و التزاما بالاتفاق الذي اقره ". بينما يتصارع المالكي مع الحركة الطائفية الداخلية ، فان حكومته تدرس ما إذا كانت ستطلب من الولايات المتحدة إبقاء قواتها في العراق بعد نهاية العام . و من غير الواضح كيف ستؤثر الأحداث على جدول مغادرة القوات الأميركية بحلول ٣١ كانون اول ٢٠١١ . قالت السيدة كلينتون " تنتهي مهمتنا القتالية في نهاية هذا العام ، و ان مهمة الدعم و التدريب – إن وجدت – هي ما يجب ان نناقشه ". مستشار القائمة العراقية، هاني عاشور عدّ ادارة الوزارات والمؤسسات الامنية العراقية بالوكالة هروبا من مشكلة الى مشكلة اكبر وانه لن يؤدي الى استقرار العراق امنيا ، فضلا عن انه خرق للتوافق السياسي والدستور .

> تسمية وزراء بالوكالة اشارة الى عدم وجود نية لتعيين الاصلاء

وترى العراقية ان المطلوب من رئيس الحكومة بعد تسميته لتشكيل الحكومة ان يقدم حكومة كاملة لا ترك الوزارات المهمة حتى الآن دون وزراء ، والهروب من مشكلة تردي الوضع الأمني الى حلول هامشية مثل تسمية وزير بالوكالة ، فيما تم الاتفاق بين قادة الكتل في اجتماع طالباني على ترشيح وزير الدفاع من العراقية .

كما تشدد ان تسمية وزراء أمنيين بالوكالة هو إشارة إلى عدم وجود نية حقيقية الى تعيين وزراء اصلاء في هذه الوزارات في إطار التوافق السياسي واتفاق اربيل ، وان الدستور العراقي يحتم على رئيس الوزراء تقديم حكومته كاملة خلال شهر، وقد مرت تسعة اشهر حتى الان دون استكمال الحكومة وتسمية الوزراء الامنيين.

وتنفي القائمة العراقية تأخرها في إرسال أسماء المرشحين للدفاع ، وتؤكد ان الطرف الآخر تأخر في إرسال مرشحي وزارة الداخلية وحتى الان ، خلافا للاتفاق الذي جرى في منزل الرئيس جلال طالباني .